اذا ما اشتبك مع الطيران الاسرائيلي الحالي او المستقبلي . وهذا ما يدفعنا الى الاعتقاد بأن حصول الاردن على ٣٨ طائرة قاذفة مقاتلة «ف ــ ٥» لن يؤدي الى تبديل ملحوظ في ميزان القوى الجوية العربي ــ الاسرائيلي ، ولكنه يمكن ان يؤدي الى تبديل نسبي في ميزان القوى الجوية العربي ــ العربي . ويرجع اعتقادنا هذا الى ان الطائرة « ف ــ ٥ اي » التي هي تطوير اقوى للطائرة « ف ــ ٥ أ » لا تمتلك رغم حداثتها (١٩٧٢) ميزات طائرات التفوق من ناحية السرعة والمدى ، اذ ان سرعتها على ارتفاع ١١ كم تعادل ٢٫٥ ماك فقط . ومداها الاقصى مع خزانات اضافية ٦٨٦ كيلومترا ، الامر الذي سيقلل من قيمتها القتالية ، وخاصة في النصف الثاني من السبعينات ، رغم تسليحها بصاروخين جو ــ جو سايدوندر ، و٢١٧٥ كغ من الحمولات الحربية لمهمات القصف .

واذا انتقلنا من المسألتين التكنولوجية والتكتيكية الى المسألة السياسية، وجدنا ان الاردن لا يستطيع ــ ولا يريد ــ لاسباب ايديولوجية الحصول على اسلحة سوفياتية ، ولا يتمكن من استغلال التنافس القائم بين الصناعة الحربية الاوروبية والصناعة الحربية الاميركية للحصول على اسلحة اوروبية متطورة ، لان وضعه الاقتصادي وحصوله على الاسلحة كمساعدات ، يجعله لا يشكل سوقا للتنافس الرأسمالي ، ويضطره لقبول الاسلحة الاميركية مهما كان نوعها .

وبما ان مصدر التسليح الاردني الوحيد ، والاجباري هو الولايات المتحدة ، وبما ان سياسة الولايات المتحدة المعلنة هي خلق اسرائيل الاقوى من جاراتها العربية ، فان من المستحيل ، منطقيا ، حصول الاردن على اسلحة برية او جوية ، قادرة على تبديل موازين القوى العربية ــ الاسرائيلية ، خاصة وان الاردن لا يشكل بوزنيه الاقتصادي والسياسي ، هدفا ثمينا تريد الامبريالية الاميركية اكتساب وده ، والقيام بالمناورة التكتيكية لتوطيد علاقاتها معه ، بغية اقتراض رؤوس اموالـه الفائضة ، او امتصاص جزء من رؤوس الاموال هذه بصفقات اسلحة ضخمة متطورة نسبيا ، كما هو الحال مع المملكة العربية السعودية . والشيء الوحيد الذي يمكن ان يكونه الاردن في هذا المجال، هو التحول الى سوق محدودة للاسلحة غير المتطورة ، التي تقدمها الولايات المتحدة كمساعدات عسكرية تحت ضغط المجموعة « الاقتصادية ــ العسكرية » الاميركية المسيطرة ، التي لا يهمها سوى تصريف الانتاج الحربي ، كتدبير من التدابير اللازمة لتنشيط الدورة الاقتصادية الاميركية ، وحمايتها من الوقوع في الازمات .

الطائرات الليبية والحرب الخامسة

دخلت اسرائيل الحرب الرابعة وهي تملك (حسب تعبير الرئيس انور السادات) « السيادة الجوية » لا « التفوق الجوي » (اخبار اليوم ٧٤/٨/٣) . ويرجع السبب في ذلك الى ان سورية ومصر حصلتا قبل دخول المعركة على عدد كاف من طائرات « ميغ ــ ٢١ ، م ف » ، وأمنتا تغطية مسرحي العمليات بشبكتين من الصواريخ ارض ــ جو ، ودعمتا قواتهما الجوية قبيل الحرب وخلالها بأسراب عراقية وجزائرية وليبية ، الامر الذي حرم الطيران الاسرائيلي من جزء كبير من حرية عمله وخاصة في العمق . ولسنا هنا في معرض الحديث عن الدور الذي لعبه الطيران الذي قدمته هذه الدول الثلاث للمعركة ، ولكننا بصدد الحديث عن مستقبل هذا الدور في اي صراع مقبل . وبما ان طائرات الصف الاول في العراق والجزائر طائرات سوفياتية الصنع « ميغ ــ ٢١ » التي يمكنها الانتقال من العمق العربي الاستراتيجي الى العمق العملياتي دون ان يعارض الاتحاد السوفياتي ذلك ، والتي تستطيع الافادة فورا من اجهزة الصيانة والاعداد التكنولوجي الارضي للقتال فورا ودون اعداد مسبق بفضل وجود هذه الاجهزة في مصر وسورية بشكل مسبق ، فان حديثنا سيقتصر على الطيران الليبي الذي تتألف طائرات الصف الاول فيه من طائرات فرنسية الصنع من طراز « ميراج ــ ٥ » .

ان مسألة الدعم الجوي الليبي لدول المواجهة محكوم بمسألتين : الاولى تقنية وتتعلق بضرورة القيام ، بشكل مسبق ، بنقل الاجهزة الارضية ، الفرنسية الصنع ، واللازمة لاعداد طائرات الميراج ، الى مطارات دول المواجهة . ولقد ذكرنا هذا الموضوع بالتفصيل في العدد رقم ٢٢ (حزيران ١٩٧٣) من مجلة شؤون فلسطينية . اما المسألة الثانية فهي سياسية . وتتعلق بالشرط الفرنسي الذي ينص على عدم استخدام الطائرات الليبية في الصراع العربي ــ الاسرائيلي ، وعدم نقلها الى